ماذا يعني قرار الأمم المتحدة إلزامَ إسرائيل التعويض للبنان؟

سندرا الصايغ

بعد جهود بعثة لبنان في نيويورك على مدى ثلاثة أعوام، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإلزام إسرائيل دفعَ مبلغ 856,4 مليون دولار للبنان كتعويض على البقعة النفطية التي تسبَّب بها ضربُ خزانات محطة كهربائية وانتشار الزيت والنفط على امتداد الشاطئ اللبناني خلال حرب تمّوز 2006. يُعتبَر هذا الإجراء استثنائياً، إذ إنّها المرّة الأولى التي تُصدِر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً مشابهاً في منطقة الشرق الأوسط، ما يُعتبَر إنجازاً سياسياً وانتصاراً ديبلوماسياً للبنان، لكنّ هذا القرار يبقى غير كافٍ لأنّه غير ملزم لإسرائيل، كونه لم يصدر بَعد عن مجلس الأمن.

يقول المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة السفير نواف سلام لـ«الجمهورية» إنّ «لدينا خيارات عدّة يُمكن اللجوء إليها في الخطوة المقبلة بعد صدور القرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن لم نستقرّ بعد على خيار محدّد، لذلك ليس من مصلحة لبنان التصريح اليوم عن ماهية الخطوة أو الإجراءات المتوجّب اتّخاذها، ونُحبّذ التحفّظ وعدم الإفصاح قبل التأكّد من الخطوة التالية للتعليق عليه رسمياً».

إلى ذلك، يُعتبَر صدور القرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات قيمة معنويّة، يُقوّي عزيمة اللبنانيين لمواصلة جهودهم، علّهم يُحَصّلون حقّهم من إسرائيل. وفي هذا السياق، يرى عضو كتلة «المستقبل» النائب أحمد فتفت أنّ «القرار مهمّ ويُعتبَر مؤشّراً لتوجّه جديد في السياسة وفي المواقف الدولية، إذ إنّها المرّة الأولى التي تُدان فيها إسرائيل». ويقول لـ«الجمهورية» إنّ «هذه الخطوة خير دليل على أنّ المواقف الدولية تحترم القوانين وتفرِض عقوبات على من يخالفها،

> نوّاف سلام لـ"الجمهورية": خيارات عدّة يُمكن اللجوء إليها

حتى لو كانت إسرائيل، التي تدافع عنها الولايات المتحدة باتّخاذها حقّ «الفيتو» لحمايتها». ويؤكّد أنّه «من الصعب صدور قرار يُلزم إسرائيل التعويض، بسبب وجود اعتراضات و«فيتو»، فالقرار المتّخَذ له قيمة معنويّة ويُعطي للجمعية العامة أهمّية كبيرة»، مشدّداً على أنّه «في حال لم ينَل لبنان إجماعاً لصدور قرار مماثل عن مجلس الامن، فإنّ المعركة السياسية ستستمرّ للوصول إلى ظروف سياسية مؤاتية، ولن نتوقّف عن الإجراءات المتوجَّب اتّخاذها، إذ هناك عزمٌ على مواصلة الجهود لترجمة القرار فعلياً».

من جهته، يقول عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب ياسين جابر لـ«الجمهورية»، إنّ «القرار مؤشّر إيجابي للبنان، ويقرّ بحقّه لدى إسرائيل، فدوَل العالم نفِدَ صبرها وأصبحت على يقين بدور إسرائيل الإجرامي، ولهذا نشاهد دوَل الاتحاد الأوروبّي تُقرّ الواحدة تلوَ الأخرى بإنشاء دولة فلسطينية».

ويوضح أنّ «الصعوبة ليست في الجمعية العامة وإنّما في مجلس الأمن، حيث تمارس الدول المؤيدة لإسرائيل، حقّ «الفيتو»، فالقرار الصادر عن الجمعية العامة لا قدرة تنفيذية له، وأهمّيتة معنوية فقط، خصوصاً في ظلّ وجود «فيتو» أميركي»، مشيراً إلى أنّ «القرار خطوةٌ ممتازة ولكنّ تحصيل الأموال موضوع ثانٍ وليس بالأمر السهل».

مساندة أوروبّية

على رغم وجود إرادة لدى الغالبية الساحقة في المجتمع الدولي بتحميل إسرائيل مسؤولية أفعالها غير المشروعة، إلّا أنّ القرار الذي تبَنّته ١٧٠ دولة من أصل ١٧٩ سيصطدم برفض إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، أوستراليا، وغيرها من الدوَل المعارضة، ما قد يُشكّل عائقاً يواجهه لبنان في مجلس الأمن. في هذا السياق، يؤكّد رئيس منظمة «جوستيسيا» المحامي بول مرقص لـ«الجمهورية» أنّ «القرار يُثبت أمرَين على مستوى القانون الدولي كانا مستبعدَين على المستويين اللبناني والعربي: الأوّل أنّ لبنان في وسعِه الاستحصال على إقرار بحقوقه، ولو من إسرائيل، بالعمل الجاد والمتراكم والهادف، والأمر الثاني يكمن في أنّ قنوات الأمم المتحدة لا تزال سالكة على رغم تعثّرها وبطئها أحياناً كثيرة»، مشيراً إلى أنّ «القرار الذي صدر يندرج في إطار توجّه الأمم المتحدة لتفعيل أحكام القانون البيئي الدولي الذي يُعنى بحماية البيئة، وتشمل موضوعاته منع تلوّث المياه البحرية وتوفير الحماية والاستخدام المعقول للثروات البيئية والأحياء البحرية، وحماية المحيط الجوّي من التلوّث، وحماية النباتات والغابات والحيوانات البرّية، وحماية المخلوقات الفريدة».

> جابر لـ"الجمهورية": خطوة ممتازة ولكنّ تحصيل الأموال ليس سهلاً

ويشرح مرقص: «في المبدأ ليس لقراراتِ الجمعية العامة طبيعة ملزمة، وذلك وفقَ المادتين ١٠ و١٤ من ميثاق الأمم المتحدة، اللتين تطلقان على هذه القرارات تسمية «توصيات»، أمّا قراراتها التي تعالج مسائل داخلية متعلقة بالأمم المتحدة وتلك المتعلقة بمسائل الميزانية، أو بتعليمات لأجهزة أخرى أدنى منها مرتبةً في الأمم المتحدة، فتكون ملزمةً بالنسبة إلى الشخص الذي توجَّه إليه. أمّا القرار الصادر بحقّ إسرائيل، فإنّه صادر في وجه دولة عضو في الأمم المتحدة، وموجَّه إلى شخص محدّد في القانون الدولي، لذلك له طبيعة ملزمة، لكنّه لا يحمل بذاته قوّة تنفيذية».

ويضيف: «في حال لم تنفّذ إسرائيل القرار المذكور، تقتضي العودة إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بحَلّ النزاعات بالطرُق السلميّة، الأمر الذي قد يتطلب تدخّلَ مجلس الأمن وفق المادتين ٣٤ و٣٦ من الميثاق، مع الأخذ في الاعتبار أنّ المنازعات تُعرَض بدايةً على محكمة العدل الدولية في لاهاي، على اعتبار أنّها الأداة القضائية للأمم المتحدة التي تفصل في النزاعات بين الدوَل سنداً إلى المادة ٣٦ من الميثاق». ويؤكّد مرقص أنّ «ولاية المحكمة الدولية ملزِمة ولا يمكن لإسرائيل التنصّل منها (كما هو الحال بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية) كون المادة ٩٣ فقرة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تنصّ بوضوح على أنّ جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم

> مرقص لـ"الجمهورية": بوسع لبنان الاستحصال على إقرار بحقوقه

أطرافٌ في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وبحسب المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فإنّ ولاية المحكمة تشمل كلّ القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون، كما تشمل كلّ المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق «الأمم المتحدة» أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها، إضافةً إلى نوع التعويض المترتّب على خَرقِ التزام دولة ومدى هذا التعويض، وهو موضوع القرار الصادر لصالح لبنان».

أمّا في حال عدم التزام إسرائيل قرار المحكمة الذي يصدر في هذا الشأن، فيقول مرقص إنّه «يقتضي العودة إلى مجلس الأمن الدولي الذي يقدّم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير الواجب اتّخاذها لإنفاذ هذا القرار، وذلك سنداً للمادتين ٩٣ و٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة».

ويرى أنّ «العبرة تكمن في تنفيذ ما آلت إليه الجمعية العامة، لأنّ الإنجاز المذكور دونما تطبيق يبقى مجرّداً من قوّته التنفيذية»، معتبراً أنّ «إسرائيل لن تلجأ إلى تنفيذه طوعاً بل جَبراً، سواءً بموجب حكم ملزم من محكمة العدل الدولية، وهو الأمر

> فتفت لـ"الجمهورية": توجُّه جديد في السياسة الدولية

المرجّح، أو بموجب تدخُّل من مجلس الأمن الدولي، وهو أمرٌ مستبعَد، إلّا أنّ المتوقّع هو مساندة أوروبّية لموقف لبنان، لأنّ الضرر البيئي أصبح متمادياً جغرافياً، بحسب القانون الدولي البيئي، فالضرَر الذي يصيب الشاطئ اللبناني قد يصيب أيضاً شواطئ الدوَل الأوروبية المتوسطية».

sandra.sayegh@aljoumhouria.com

المرّة الأولى التي تُصدر فيها الجمعية العامة قراراً مشابهاً في الشرق الأوسط

مواقف ولقاءات

إيخهورست تُرحّب بحوار «الحزب» و«المستقبل»

رحّبت سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان أنجيلينا إيخهورست بالحوار بين «حزب الله» وتيار «المستقبل»، لأنه «يُعطي إشارات جيّدة للشعب اللبناني وللمنطقة بإمكان تجاوز الاختلافات».

وأوضحت إيخهورست بعد زيارتها أمس رئيس مجلس النواب نبيه بري، أنّ «هذا الجهد للحوار يعطي إشارات جيدة أيضاً للأطراف الاخرى في لبنان، عن أهميته. الحوار ليس للحوار بل يشمل أجندة واضحة تتضمَّن النقاط التي تهمّ البلاد. وقد هنأت الرئيس برّي على الجهود التي بذلها في هذا المجال. إنها بداية جيدة للعام الجديد مع انعقاد الجلسة الثانية لهذا الحوار الذي هو موضع اهتمام الجميع لجهة تجاوز الخلافات بين الاطراف اللبنانية».

إلى ذلك، استقبل برّي سفيرة كندا هيلاري شايلدز آدامز.

«نواب زحلة» والحوت عند سلام

أبرَق رئيس الحكومة تمام سلام الى الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي مهنئاً بانتخابه رئيساً للجمهورية.

إلى ذلك، استقبل سلام وفداً من كتلة نواب زحلة تحدث بإسمه النائب طوني ابو خاطر، فأوضح: «عرضنا لمشكلة إقامة معمل للإسمنت في زحلة وانعكاساته السلبية على الصحة والبيئة والمفاعيل السلبية التي قد تؤثر على المدينة، التي تُعتبر مدينة سياحية ونتغنى بنقاء هوائها. وقد وضعناه في أجواء الشرخ الحاصل في المدينة نتيجة هذا المشروع، وقد تفهّم المشكلة ووعدنا بمتابعتها مع الوزارات المعنية لإيجاد حلّ»، لافتاً إلى «أننا بحثنا معه الوضع الأمني في المنطقة وسبل تحصينه».

من جهة أخرى، التقى سلام كلاً من: رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر، رئيس مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط «الميدل إيست» محمد الحوت على رأس وفد، سفيرة لبنان في رومانيا رنا المقدم، سفير لبنان في الفاتيكان جورج خوري، ورئيسة الجمعية اللبنانية لتطوير وعرض الفنون ريتا نمور.

الجميّل إطمأنّ إلى الملك السعودي والتقى فتحعلي

أبرق الرئيس أمين الجميّل الى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز مطمئناً الى صحته. واتصل كذلك بالسفير السعودي علي عواض عسيري متمنياً للملك الشفاء العاجل، ومقدّراً دوره الوطني والعربي.

إلى ذلك، استقبل الجميّل في بكفيا السفير الايراني محمد فتحعلي الذي أعلن بعد لقاء استمرّ ساعتين أنّ «التوافق كان مشتركاً على أنّ المنطقة تمرّ بمنعطف حساس وخطير. وأعربنا عن أمل مشترك في أن تتمكن شعوب هذه المنطقة وحكوماتها من الوصول الى شاطئ الامان بقدراتها الذاتية بلا أيّ تدخلات اجنبية، خصوصاً أنّ لديها الأهلية لذلك».

وشدد فتحعلي على أنّ موقف ايران من انتخابات رئاسة الجمهورية، «مبدئي وثابت وهو عدم التدخّل في الشأن الداخلي اللبناني، خصوصاً أنّ لبنان قادر من خلال نخبه السياسية وأحزابه وتياراته على مقاربة استحقاقاته الداخلية من دون تدخلات خارجية».